

Distr.: General
15 September 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧
(٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧
(٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، يشرفني بأن أحيل طيه تقرير وكالة الأمين العام للشؤون
الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال
وعن أي عوائق تعترض إيصال هذه المساعدات، وفقا للفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن
٢١١١ (٢٠١٣) (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة
ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أو ه جون

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢)

و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال
 وإريتريا من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في
 حالات الطوارئ

عملا بالفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، أتشرف بأن أحيل إليكم
التقرير المطلوب عن تنفيذ الفقرتين ٢٢ و ٢٤ وعن العوائق التي تعترض إيصال المساعدة
الإنسانية في الصومال.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيد بأنها أبقّت، على غرار
ما فعلت في التقارير الثمانية السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملا
بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت
للتحقيق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو
منظمة غير حكومية أخرى، وهي تقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى
المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء
المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءا من عملية النداء الموحد للصومال (أو عملية
الصندوق الإنساني المشترك)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى
المجموعات (مَن يفعل ماذا وأين).

وإنني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون
التقرير أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) فاليري آموس

وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

الضميمة

تقرير وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الثاني الذي يُقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، أي القرار اللاحق للقرارات ١٩٧٢ (٢٠١١) و ١٩١٦ (٢٠١٠) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، التي حدد فيها المجلس مطلب الإبلاغ، وهو التقرير التاسع من مجموع التقارير المقدمة عملاً بهذه القرارات. وقد طلب المجلس في الفقرة ٢٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) إلى منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أن تقدم إليه تقريراً مستكملاً بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وعن العوائق التي تعترض سبيل إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المتمتعة بمركز المراقب لدى الجمعية العامة التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية في الصومال.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤. ويركز التقرير أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين الموجودين في المناطق الواقعة تحت سيطرة أو نفوذ حركة الشباب التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملاً بأحكام الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٣ - وعلى غرار التقارير الثمانية السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177)، يتضمن هذا التقرير موجزاً عن القيود المفروضة على إيصال المساعدة الإنسانية وآثارها على العمليات، وتدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها. ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعت في إطار دراسة استقصائية شاركت فيها المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى المعلومات المستمدة من وحدة إدارة المخاطر التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال.

الحالة الإنسانية

٤ - يحتاج قرابة ٢,٩ مليون شخص إلى مساعدة إنسانية في الصومال، بمن فيهم ما يقدر بنحو ١,١ مليون شخص من المشردين داخليا بسبب تكرار حدوث الجفاف والفيضانات والتزاع. وشُرِّد زهاء ٧٣ ٠٠٠ شخص لانعدام الأمن منذ آذار/مارس ٢٠١٤، في أعقاب بداية العمليات العسكرية المشتركة التي شنتها قوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على حركة الشباب. ولم يعد معظم هؤلاء إلى ديارهم الأصلية بعد. وبالمثل، لم يتمكن اللاجئون الصوماليون من العودة إلى المناطق المتضررة نتيجة الهجوم العسكري على الرغم من توقيع اتفاق ثلاثي الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين الصومال وكينيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم عودة اللاجئين طوعاً. بيد أنه تم ترحيل أكثر من ٢١ ٠٠٠ صومالي من المملكة العربية السعودية منذ شباط/فبراير ٢٠١٤ كجزء من الحملة على المهاجرين غير الشرعيين. وتم ترحيل ٤٠٠ صومالي آخر من نيروبي إلى مقديشو عقب عملية أمنية بدأت في نيسان/أبريل.

٥ - ويتوقع أن تزداد الأزمة الغذائية سوءاً في الأشهر المقبلة وفقاً للتوقعات الواردة من وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية. وللمرة الأولى منذ مجاعة عام ٢٠١١، يتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين سيعانون من أزمة الأمن الغذائي وحالة الطوارئ بسبب الجفاف واستمرار التزاع، ومحدودية تدفق السلع التجارية إلى المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتسود ظروف الجفاف في جنوب ووسط وشمال شرق الصومال منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، وكان إجمالي معدل سقوط الأمطار أقل من نصف مستويات الهطول المعتادة خلال موسم الأمطار الرئيسي في شهري نيسان/أبريل - حزيران/يونيه. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد حدة سوء التغذية. وسجلت مستويات عالية من سوء التغذية في أجزاء من المناطق الشمالية الغربية، والمناطق الجنوبية والوسطى. واستناداً إلى الوحدة، فإن ما يقدر بنحو ٢٠٣ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد بحاجة إلى علاج عاجل وتقديم دعم غذائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعاني أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل من سوء تغذية حاد، وهم عرضة لخطر الوفاة على نحو متزايد.

٦ - واستمر تفشي الحصبة، وأفيد عن وجود حوالي ٦ ٠٠٠ حالة مشتبه فيها في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، أي أكثر من ضعف عدد الحالات التي أصيبت بهذا المرض في نفس الفترة في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من حملات التحصين المكثفة التي أدت إلى إبطاء انتشار شلل الأطفال، تم التأكيد على وجود أربع إصابات جديدة بفيروس شلل الأطفال الفتاك هذا العام، ليصبح عدد الأشخاص المصابين ١٩٨ شخصاً منذ بدء تفشي المرض في

أيار/مايو ٢٠١٣ - معظمهم من الأطفال. وإذا استمرت ظروف الجفاف، فمن المرجح أن تزداد معدلات الإصابة بالإسهال وبالأعراض الأخرى المرتفعة أصلاً، لأن الناس سيضطرون إلى اللجوء إلى مصادر مياه غير مأمونة.

٧ - ولا يزال العنف والتزاع يشكّلان عبئاً ثقيلاً على المدنيين، ولا سيما في جنوب ووسط الصومال. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، عولجت حوالي ٢٠٠ ١ إصابة ناجمة عن حوادث متصلة بأسلحة في ثمان مستشفيات في مقديشو وكيسمايو ومدوق وبايدوا، وأبلغ عن حدوث أكثر من ١٠٠ حالة وفاة.

٨ - ولا يزال وصول المساعدة الإنسانية صعباً لارتفاع مستويات انعدام الأمن السائدة في معظم المقاطعات الجنوبية والوسطى من الصومال. كما أن الوصول إلى بلدات بولو بورتو ومكساس في منطقة هيران، وسيل بور في غلغدود، وواحد وإكسودور في باكول، ووارشيك في شيبلي الوسطى، المستعادة حديثاً، يعتمد اعتماداً كبيراً على الخدمات الجوية لقيام حركة الشباب بسد الطرقات. وعلى الرغم من إمكانية الوصول إلى معظم المناطق المستعادة حديثاً جواً، فإن الخدمات الجوية الإنسانية باهظة التكاليف ولا يمكن الاعتماد عليها وغير مستدامة.

الحالة الأمنية

٩ - لا تزال الحالة الأمنية في الصومال هشة، وتحد من قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين. وأبلغ عن وقوع ما يقدر بـ ٥٠٠ ١ حادث عنف في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٧ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة عدد الهجمات التي شنتها العناصر الفاعلة المسلحة من غير الدول، والهجوم العسكري الذي شن في جنوب ووسط الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت بنادير (مقديشو)، وباكول وباي وهيران وشيبلي السفلى وأجزاء من شيبلي الوسطى المناطق الأكثر تضرراً من النزاع. وواصلت حركة الشباب شن هجمات بواسطة أجهزة متفجرة مرتجلة وقنابل يدوية وتفجيرات انتحارية استهدفت مدنيين ومنشآت حكومية، لا سيما في مقديشو. وشملت هذه الحوادث عمليات عسكرية، وأعمال عدائية، واضطرابات مدنية، وأشكال أخرى من العنف ضد المدنيين. ونتيجة لانعدام الأمن، قُتل خمسة عاملين في مجال تقديم المعونة، وجُرح خمسة، وأُختطف ١٢. وفي نيسان/أبريل، قُتل اثنان من الزملاء في الأمم المتحدة في بلدة جالكعيو في المنطقة الشمالية الشرقية من الصومال.

الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، والعوائق التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية، وآثارها على العمليات

١٠ - ظلت إمكانية إيصال المعونة في الصومال، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب بالغة الصعوبة. ولا تزال المساعدة الإنسانية تقدم عن طريق شركاء محليين في هذه المناطق لعدم قدرة الوكالات على العمل بصورة مباشرة. ولم تترجم المكاسب الإقليمية التي حققها العمل العسكري بواسطة قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى إمكانية الوصول إلى طرق مأمونة يمكن التنبؤ بها. ولا تزال حركة الشباب تسد الطرق المؤدية إلى بلدات مكساس وبولو بورتو في منطقة هيران، ووارشيك في شبيلي الوسطى، وإكسودور وواحد في باكول، وسيل بور في غالجادود، المستردة حديثاً، مما حال دون وصول إمدادات السلع الأساسية. ولا يتمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى هذه المواقع إلا جواً، الأمر الذي حدّ من التدخلات في قطاعي المياه والصحة. وعادة ما تكون المطارات والمهابط الجوية في هذه البلدات سيئة النوعية، وصغيرة جداً بحيث لا تتمكن طائرات الشحن الأكبر حجماً من الهبوط عليها. وبدأت عملية شحن جديدة متوسطة الحجم (من ٤ إلى ٥ أطنان مترية) بالطائرات بتمويل من الصندوق الإنساني المشترك للصومال في آب/أغسطس لدعم إيصال الإمدادات الإنسانية جواً العالية التكلفة إلى معظم هذه المناطق. وتبذل حالياً جهود الدعوة مع القوات المسلحة الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة إمكانية الوصول إلى الطرق الحيوية وطرق الإمداد.

١١ - وتواصل حركة الشباب وجماعات مسلحة أخرى محاولاتها للتحكم في تسليم المعونة. ففي آذار/مارس، قام أعضاء يشتبه بانتمائهم إلى حركة الشباب بخطف متعاقد من طرف ثالث مع الأمم المتحدة، وهو لا يزال محتجزاً، كان يرأس برنامج تحصين ضد شلل الأطفال في قرية ليمال في ناحية بور هاكابا في منطقة باي. وتشير التقارير إلى أن الدافع الكامن وراء عملية الاختطاف ترتبط باعتقاد حركة الشباب بأن أعضاء فرق التحصين ضد شلل الأطفال جواسيس. وفي أيار/مايو، نصب مقاتلون يشتبه في أنهم من حركة الشباب كميناً لقافلة مساعدات إغاثة غذائية على مسافة ١٢ كيلومتراً جنوب شرق بايدوا، وقتلوا جنوداً مرافقين لقافلة الإغاثة. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأخرى، فقد أعاق أعضاء ميليشيات في حزيران/يونيه عمليات توزيع أغذية في ناحية ماتابان في منطقة هيران بإقامة حاجز على الطريق المؤدي إلى برنامج علاج المرضى الخارجيين في القرية. وفي تموز/يوليه، قامت مجموعة من عناصر مسلحة يزعم أنها متحالفة مع إدارة حوبا المؤقتة بنهب وسلب معونة غذائية من موقع لتوزيع المعونة في حي فارجانو في كيسمايو. ووقع الحادث بعد فترة

وحيزة من بدء توزيع الأغذية الممنوحة من منظمة الهلال الأحمر العماني إلى المشردين داخليا. وتفيد التقارير بأن مدنيين شاركوا أيضاً في عملية النهب. وفي تموز/يوليه أيضاً، احتجزت جماعات مسلحة مؤقتاً ١١ طناً من الأغذية على طول الطريق الواصل بين مقديشو ومهادي كانت في طريقها لمساعدة ٨٧٨ شخصاً في بلدة مهادي في شيبلي الوسطى والمناطق المحيطة. واستردت شركة النقل المواد الغذائية بعد أسبوع ووزعت في مهادي. وفي حادثة مماثلة أخرى وقعت في الشهر نفسه، تم احتجاز ٣٧ طناً من الأغذية المتوجهة إلى بلدة هواديغل في شيبلي السفلى على طول الطريق الواصل بين مقديشو وماركا لمساعدة ٢ ٩٥٢ شخصاً، ولم تتمكن شركة النقل من استعادتها إلا بعد أسبوعين. وأستردت الشحنة بكاملها ووزعت في المناطق المخصصة لها.

١٢ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، سجلت دوائر العمل الإنساني وقوع ٤٠ حادثة من القيود البيروقراطية التي فرضتها السلطات المحلية في جنوب ووسط الصومال، وولاية بونتلان الإقليميه شبه المستقلة. وشملت هذه الحوادث شروط متعددة للتسجيل، شملت رسوم تسجيل، وفرض ضرائب تعسفية، واقتطاع أموال من المشروع ظاهرياً للرصد والتقييم، واتخاذ قرارات لحظر نقل مواد الإغاثة برأ. ويواصل المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واتحاد المنظمات غير الحكومية، بذل جهود لمعالجة القيود البيروقراطية على مختلف المستويات.

١٣ - ولا تزال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل. وفي منتصف آب/أغسطس، لم يحصل نداء الصومال لعام ٢٠١٤ إلا على ٣٠ في المائة من التمويل، تاركاً فجوة قدرها ٦٥٨ مليون دولار أمريكي. ونظراً إلى حالة الأمن الغذائي الحرجة في أيار/مايو، أدرجت خطة تنفيذية مدتها ثلاثة أشهر في الميزانية بمبلغ ٦٠ مليون دولار تركّز على أهم الأنشطة اللازمة لإنقاذ الحياة المطلوبة للفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس. وفي تموز/يوليه، خصصت وكالة الأمين العام فاليري آموس، مبلغ ٢٠ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة لتعزيز أعمال الإغاثة لإنقاذ حياة الناس في الصومال، وهو أكبر مبلغ مخصص لبلد من أجل حالات الطوارئ الناقصة التمويل هذا العام. كما تلقت الصومال مبلغ ١,٤٥ مليون دولار من نافذة الاستجابة السريعة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتحسين ٥٢٠ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة على وجه السرعة. وعلى الرغم من هذه الجهود، وترتيب الأولويات، ظل التمويل منخفضاً على نحو محبط.

١٤ - وعلى الرغم من ظروف العمل البالغة الصعوبة، والهبوط الحاد في التمويل، واصلت منظمات المساعدة الإنسانية تقديم المساعدة إلى المحتاجين. وفي عام ٢٠١٤، تم تقديم المساعدة الغذائية ودعم سبل كسب الرزق إلى ١,٤ مليون شخص حتى منتصف آب/أغسطس، وتلقى ٩٧ ٠٠٠ طفل خدمات تغذوية. وتمكن حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الحصول على مياه مأمونة؛ وتمكن ١٦٠ ٠٠٠ شخص من الوصول إلى مراحيض محسنة؛ واستفاد ٣١٥ ٠٠٠ شخص من برامج تحسين الصحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تحصين أكثر من ٤ ملايين طفل ضد شلل الأطفال والحصبة، وتلقى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص خدمات صحية أساسية. وتلقى ما يقدر بـ ٢٣٢ ٠٠٠ شخص من المتعلمين في المدارس دعماً تعليمياً؛ وحصل ١٥ ٠٠٠ مشرد على مجموعات لوائح المساعدة في حالات الطوارئ ولوائح منزلية من بينها أغذية بلاستيكية وبطانيات وحشايا؛ وتم توفير مأوى مؤقت لحوالي ٥٤ ٠٠٠ شخص. وتلقى زهاء ٤ ٤٠٠ فرد من الناجين من الانتهاكات الدعم النفسي - الاجتماعي، بينما أعيد إدماج أكثر من ٣٨٠ طفلاً كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة. وشملت هذه الاستجابة مواد غذائية حيوية، ولوازم صحية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، ولوازم غذائية قدمت لأشخاص في البلدات المتضررة من الهجوم العسكري وتم إيصالها بواسطة شحنات جوية.

تدابير التخفيف من حدة المخاطر

١٥ - واصلت المنظمات الإنسانية تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد وكشف المخاطر، وتقييم قدرة الشركاء المنفذين، وتتبع برامج تنسم بأدوات إبلاغ ومراجعة حسابات أقوى لكفالة تنفيذ البرامج المتقدمة للحياة البالغة الأهمية.

١٦ - وواصلت وحدة إدارة المخاطر تقديم الدعم إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإجراء تقييمات للمخاطر الفعلية أو المقترحة من هيئات الأمم المتحدة الشريكة. وتبرز التقييمات التي تجريها الوحدة أنماط مخاطر محددة تتعلق بهؤلاء الشركاء (كتلك المتعلقة بالأمور الاستثنائية والبرنامج والزاهة والسمعة) وتتضمن توصيات محددة ترمي إلى مساعدة الوكالات على معالجة تلك المخاطر أو التخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى إجراء تقييمات للمخاطر، يواصل مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية تعزيز الحوار بشأن إدارة المخاطر، وتقديم التوجيهات المخصصة لإدارة المخاطر إلى وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتواصل الوحدة وضع وتحديث قاعدة بياناتها لنظام معلومات العقود، بغية تبادل المعلومات المتعلقة بالعقود والمخاطر بين وكالات الأمم المتحدة. وتضم قاعدة بيانات نظام معلومات العقود معلومات ساهمت بها وحدة إدارة المخاطر،

و ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة بشأن أكثر من ٢٠٠٠ من المتعاقدين والموردين للأمم المتحدة في الصومال. وتتجاوز قيمة العقود المشمولة في نظام معلومات العقود ٣,٥٦ بليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بتحميل قائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للأشخاص المطلوبين (الصومال)، وتواصل تحديث قائمة يمكن البحث فيها بالأفراد والمنظمات التي يجري تحديدها في تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

١٧ - وأدرج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة منسق الشؤون الإنسانية، الذي يدير الصندوق الإنساني المشترك، إطار مساءلة بأربع ركائز لتحديد أولوية واختيار المشاريع للصندوق الإنساني المشترك من خلال مراحل مختلفة من تنفيذ المشروع، تشمل الإبلاغ ومراجعة الحسابات ورصد الاحتياجات. وتضم قاعدة بيانات الصندوق، وهي أداة لإدارة المشاريع على شبكة الإنترنت، جميع مستويات المخاطر للشركاء المنفذين على أساس وضع درجات من تقييمات تتعلق بقدرة الشركاء، وتقارير مراجعة الحسابات، والرصد، والمصادر الخارجية ذات المصداقية. وجرى تنفيذ أدوات تحديد أولويات الشركاء القائمة على الأداء، للمخصصات الموحدة الأولى للصندوق في عام ٢٠١٤. ويتبادل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعلومات عن الشركاء مع الوحدة في جهود تهدف إلى تعزيز تبسيط نهج إدارة المخاطر في الصومال.

١٨ - وعلى الرغم من أن آليات الرصد المحسنة قد ساعدت على تحديد المخاطر، فإن استعادة الأموال المختلسة والتماس العدالة ضد أي نشاط إجرامي، يشكل تحدياً كبيراً آخر يعمل الشركاء على معالجته بنشاط.

الأثر المترتب على أحكام الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)

١٩ - تنص الفقرة ٢٢ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) على أن الالتزامات المفروضة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) لا تنطبق، حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب. ومع أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحة على ما يترتب على الفقرات ٢١ إلى ٢٤ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) من أثر في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن عدم تحديد الإعفاء الممنوح للجهات العاملة في المجال الإنساني سيؤدي إلى تأخير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول

الخلاصة

٢٠ - إن الظروف السائدة في الصومال اليوم تشبه على نحو يثير القلق الفترة التي سادت قبل حدوث المجاعة في عام ٢٠١٠ عندما أدى انخفاض المساعدات الإنسانية، وانعدام الأمن، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وعدم سقوط الأمطار في موسمين متعاقبين في الصومال إلى حدوث أزمة مدمرة. ولا يزال الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية يعملون بالرغم من التحديات الكبيرة، لكنهم يحتاجون على نحو عاجل إلى تحسين الأمن وإمكانية الوصول، وزيادة حجم التمويل وكفالة مرونته لمساعدة ٢,٩ مليون صومالي.

٢١ - وبغية التمكن من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية، بُذلت أيضاً جهود متضافرة في الأشهر الستة الماضية لتعزيز نظم الرصد وتبسيط استراتيجيات ومنهجيات التخفيف من حدة المخاطر بين المنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة والجهات المانحة. وقد ازدادت إمكانية الكشف عن إساءة استخدام المعونة، وهذا يشير إلى تعزيز الرقابة وإدارة المخاطر.

٢٢ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، تدعو منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تحديد الإعفاء المطبق على المساعدات الإنسانية المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣).